# اشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر

**حنان بن بردي[1]، عواطف عيشوش [2]، آسيا بعضي[3]**

**[1] جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر**
**[2] جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر**
**[3] جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر**

**ملخص:**

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل احد أهم التحديات التي تواجه دول العالم منها الجزائر، خاصة ما تعلق بتحسين المستوى المعيشي وتحسين مستوى الدخل...الخ، ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات،وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على واقع التمنية المستدامة في الجزائر في ظل المؤشرات الاقتصادية،ودراسة آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** تنمية مستدامة ؛ مؤشرات اقتصادية.

## 1- مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم دور الاقتصاد القائم على البيئة والنمو المستدام، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبروز الاقتصاد المعرفي، فازدادت تبعا لذلك موجة التفاعلات في الأفكار، والعمل على تحقيق التقدم والرقي، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات، حيث لم يعد من الممكن العيش بمعزل عما يجري في العالم نتيجة سرعة انتقال المعلومات، والسلع والخدمات بين مختلف دول العالم، مما أدى بالحكومة إلى التفكير الجدي والعلمي في البحث عن الحلول بما يضمن تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتطلبات البيئة، وذلك بتعزيز الاهتمام بما يعرف بالتنمية المستدامة، عن طريق تشجيع أنشطة اقتصادية نظيفة تساهم في تطوير البحث البيئي، وقد كانت الدول الصناعية المتقدمة السباقة في ذلك نظرا لدعمها لمشاريع الطاقة الخضراء المتجددة، والاستثمار في التنمية المستدامة.

لذا أصبحت التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة محط اهتمام عالمي، ولم تعد ترفا فكريا بل مطلبا أساسيا للتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والصاعدة، كونها تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

**إشكالية الدراسة:**

مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة انتقلت فيه أفكار التنمية من المفهوم التقليدي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي ركز على الوجه الإنساني للتنمية وهموم الناس وحقوقهم وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، انطلاقا من هنا يمكن طرح التساؤل التالي :

**ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل المؤشرات الاقتصادية ؟ وما هي آفاقها ؟**

**تقسيمات البحث:**

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛**

**المحور الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؛**

**المحور الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.**

## 2 – المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى ارتفاع الطلب على الموارد الطبيعية والطاقوية واستغلالها بطريقة عشوائية ترتبت عنها العديد من الأضرار البيئية الخطيرة التي أدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة، الذي تجسد منذ ذلك الوقت كنموذج تنموي جديد يمتاز بالعقلانية والرشادة.

### 2-1 تطور مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ رواجا كبيرا بعد ظهور التقرير الذي أعدته **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** سنة1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" والذي عرف بتقرير **برودتلاند Brudtland** نسبتا للوزيرة النرويجية للبيئة، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها تنمية تستجيب لحاجات الحاضر دون المخاطرة بقدرة الأجيال المستقبلية على إشباع حاجياتها، وتسمى أيضا بالتنمية المتواصلة، الخضراء، المتوازنة...وحسب نفس التقرير فإنها تمثل كل الإجراءات والعمليات المتناسقة المتجانسة اللازمة لتغير استغلال الموارد، اتجاهات الاستثمار، توجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسة بما يضمن إشباع الحاجات الأنشطة الإنسانية الحالية والمستقبلية (AFNOR، 1990).

وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة **ريودي جانيرو** البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بأنها ":تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة"(Gélinier, 2005).

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين، واعتبرته المنظمات الدولية حق على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه (الامم المتحدة، 1987) . لذا تختلف

تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزاوية المنظور منها، وهذا ما يظهر من خلال ما يلي:

-**التعريف الاقتصادي:** تنطوي التنمية المستدامة على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على الموارد الطبيعية مع مرور الوقت، حيث يرى **سولو** بان التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار، لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي لمختلف الموارد (القادر، 2005)

-**التعريف الاجتماعي** :التنمية المستدامة هي السعي من أجل استقرار النمو السكاني، عن طريق توفير مختلف الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية، وهو ما أشار إليه **هارمان** (بوشدوب، 2013) بأنها: العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية الاقتصادية الاجتماعية لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري (بوشدوب، 2013).

-**التعريف البيئي** :هي التنمية التي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما أكده **وليم رولكز هاوس** باعتبار التنمية هي العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة (غنيم واحمد ابو زنط، 2007).

-**التعريف التقني** :التنمية المستدامة هي التحول إلى التقنيات النظيفة المتميزة بالاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وإنتاجها للحد الأدنى من الغازات الملوثة التي لا تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة، وفي نفس السياق أكدت **قالي نبيلة** ذلك باعتبارها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية (قالي، 7/8 أفريل 2008).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تصور تنموي شامل يهدف من خلال آلياته إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية، التقنية والبيئية.

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نجد (شريف، طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة، 2012)

– هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛

-رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي؛

-تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛

-الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛

-تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛

-التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛

-التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

**2-2 مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها:** للتنمية المستدامة مبادئ تقوم عليها وأبعاد تهدف إلى تحقيقها، نلخصها في ما يلي:

**2-2- 1مبادئ التنمية المستدامة:** تقوم التنمية على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها وهي (موسشيت، 2000):

- مبدأ الاحتياط أي اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع؛
- مبدأ المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

2-2-2**أبعاد التنمية المستدامة:** إن التعاريف السابقة للتنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة ومتداخلة فيما بينها تتمثل فيما يلي (.G وautres، 2014) :

-**البعد الاقتصادي** :يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة على رأس المال الطبيعي، بالنسبة للدول المتقدمة يتعلق بخفض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهو يعنى بتوظيف الموارد من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛

-**البعد الاجتماعي** :يركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية، زيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-**البعد البيئي** : يعنى بحماية الثروات الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد خاصة غير المتجددة؛

- **البعد التكنولوجي:** يهتم بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون، ويتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وكذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل.

**2-3-أهداف واليات التنمية المستدامة:** يسعى طرح الاستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، كما نتطرق إلى الآليات والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

**2-3-1أهداف التنمية المستدامة:** تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي (عثمان وأحمد أبو زنط، 2014):

–تحقيق رفاهية السكان من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تفوق معدلات النمو السكاني.

– ترشيد استخدام الموارد الطبيعية على نحو لا يتجاوز معدلات تجددها والبحث عن البدائل التي لا تخلف نفايات تعجز البيئة عن امتصاصها ومكافحة التلوث بمختلف أشكاله؛

–تحسين مستوى المعيشة وإشباع الحاجيات الأساسية لجميع الشرائح وتقليص التفاوت في الثروات والدخول وممارسة الفقر البطالة والتفكك الاجتماعي؛

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال البيئي وكيفية استغلالها لتحسين نوعية الحياة والسيطرة المناسبة على المخاطر البيئية الناجمة عن سوء استخدام التكنولوجيا؛

– إنماء روح المشاركة الجماهرية الايجابية في علاج القضايا من منظور بيئي سليم، بتعزيز الوعي الكافي بالمشاكل البيئة وإنماء روح المسؤولية والمشاركة الفاعلة في اتخاذ الحلول المناسبة؛

– إحداث تغيير مناسب ومستمر في اتجاهات وأولويات المجتمع بطريقة تسمح بتحقيق التوازن عبر توفير إطار معرفي فني أكثر عمقا لمتخذي القرارات؛

–الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي عن طريق تطوير بدائل ذات كفاءة للحفاظ على رأس المال الطبيعي.

**2–3–2آليات تحقيق التنمية المستدامة:** تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الوعي بمحدودية قدرة البيئة على استيعاب التدهور والتراجع بسبب الأنشطة البشرية اللامسؤولة، ومن ثم تعمل على تكثيف الجهود للتقليل من الآثار إضارة بالوسط الطبيعي، من خلال التحول نحو تقنيات أكثر استدامة انطلاق من الآليات والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة وهي (قاسم، 2007):

- خفض استهلاك الطاقة الحفرية، الموارد الطبيعية الزائلة وتغيير أساليب الحياة، أنماط الاستهلاك وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة؛
- تثبيت نمو السكان بما يفرضه من ضغوط حادة على الموارد الطبيعية بما يعوق التنمية، إضافة إلى تصحيح اختلال توزيع السكان بين الريف والحضر؛
- إشراك جميع الفئات بما فيها المرأة كونها المدير الأول للموارد البيئية في المنزل، كما تساهم في التربية البيئية للأطفال لذا وجب الاستثمار في تعليم وصحة المرأة لصالح التنمية المستدامة؛
- عقلنة استخدام الأراضي الزراعية، مكافحة التصحر، محاربة انقراض الأنواع البيولوجية وتنظيم الرعي؛
- ترشيد استغلال الموارد والأخذ في الحسبان قاعدة المخرجات أي تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لها حاليا ومستقبلا وقاعدة المدخلات باستعمال مصادر طبيعية متجددة؛
- التحول نحو تكنولوجيا أنظف وأكفأ قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو تقلل من استهلاك الطاقة إلى حد ادني، كما تفرز ملوثات اقل وتعمل على دمج البيئة في المشاريع الاقتصادية وصناعة القرار.

2–4–**مؤشرات التنمية المستدامة:** للتنمية عدة مؤشرات وسنستعرض أبرزها في ما يلي (شريف، 2009):

- ***مؤشر الضغط:*** يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر الأول يضم التركيبات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسساتية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظة ضغط بلفظة القوة المحركة؛
- ***مؤشر الحالة:*** يفصل حالة التنمية المستدامة مثل نوعية الجو أو الماء...الخ.
- ***مؤشر الجواب:*** يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية في إقامة التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة.

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيأة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار،ونظرا لتعددها فسنركز على المؤشرات الأساسية المجمعة والتي يمكن تلخيصها في مؤشرات رئيسية (بغداد وحمداني، 2010):

**1- مؤشرات اقتصادية واجتماعية:** تتمثل أهم المؤشرات في ما يلي:

- القضاء على الانفجار السكاني؛
- تحقيق الأمن الغذائي،
- التخفيف من حدة الفقر؛
- دعم دور امرأة في التنمية المستدامة.

**2- مؤشرات خاصة بإدارة الموارد الطبيعية:** تتمثل أهم المؤشرات في ما يلي:

- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية؛
- ترشيد استهلاك الطاقة؛
- إعادة تدوير النفايات؛
- حماية المحميات الطبيعية؛
- تقويم التأثير البيئي.

**3- المحور الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر**

تقوم التنمية المستدامة أساسا على الاقتصاد الذي ينعكس على باقي مجالات التنمية، حيث يرتبط النهج المتبع في التنمية الاقتصادية لبلد ما بالفلسفة والمبدأ السياسي لهذا البلد، ومن ثم الهدف الرئيسي لهذه التنمية تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع بشكل دائم قصد زيادة الرفاهية للفرد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، لذا قمنا باختيار المؤشرات الاقتصادية لدراستها.

**3-1:المؤشر التجاري:** يعد مؤشر التجارة من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية على التنمية المستدامة للجزائر.

***الاستهلاك النهائي:*** بلغت نسبة الاستهلاك النهائي للأسر 51.0% من الإنتاج الداخلي الخام خلال سنة 2017 مقابل 48.8% خلال سنة 2015، في حين بلغت نسبة الاستهلاك النهائي للأسر 42.6% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2017 مقابل 40.4% خلال سنة 2015، وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% سنة 2015، وقد شهد انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2017 حيث بلغ 1.4%، في المقابل بلغ إجمالي معدل الإنتاج الداخلي الخام سنة 2015 3.8%، أما خلال سنة

2017 فقد شهد انخفاضا ملحوظا وبلغ 1.6%،وهدا راجع إلى وجود صعوبات في تحقيق ميزانية المؤسسة سنة 2016 بخفض الإنفاق بنسبة 9%.

***الصادرات:*** شهدت نسبة الصادرات من الإنتاج الداخلي الخام انخفاضا طفيفا من 28 %سنة 2015 إلى 27.1% سنة 2017،في حين بلغت نسبة الصادرات من الناتج الداخلي الخام 23.2 %سنة 2015،حيث شهدت انخفاضا معتبرا خلال سنة 2016 قدرت ب 20.9%،وشهدت زيادة معتبرة خلال سنة 2017 وصلت إلى 22.6%.وهدا كان نتيجة منح رخص الاستيراد لزيادة الحد من العجز في الحساب الجاري.

وقد احتلت الصادرات اتجاه دول الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بنسبة 66.3 %سنة 2015، وقد شهدت انخفاضا خلال سنتي 2016 و2017 وقدر ب 57.4 %و 57.9% على التوالي، والمرتبة الثانية كانت من نصيب دول آسيا بنسبة 10.9% سنة 2017 مقارنة ب8.7% سنة 2015،تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 7.2% خلال سنة 2017 مقابل 6.6% سنة 2016، أما بالنسبة لدول إفريقيا وبقية دول العالم فتراوحت نسبة المبادلات التجارية الخارجية مابين 0.2% و0.9%.

***الواردات:*** بلغت نسبة الواردات من الناتج الداخلي الخام 36.5 %سنة 2015،وقد سجلت تراجع خلال سنتي 2016 و2017 قدر ب 35%و 33.5 %على التوالي. في حين بلغت نسبة الواردات من الإنتاج الداخلي العام 44.2% سنة 2015،وقد سجل المؤشر انخفاضا خلال سنتي 2016 و2017 وقدر ب 42.4% و40.1% على التوالي، وقد بلغت نسبة اجمالي الواردات 33.50% من الناتج المحلي الإجمالي وهدا يعود إلى تراخيص الاستيراد الجديدة التي تهدف إلى تقليص عجز حساب المعاملات الجارية.

بلغت نسبة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي نسبة 44.1% سنة 2017،حيث شهدت هده النسبة تراجع كبير مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت نسبة الواردات 66.3%، أما في المرتبة الثانية فكانت من نصيب دول آسيا بنسبة 27.9% مقارنة ب 24.1% خلال سنة 2015، بالمقابل نجد أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية فقد بلغت نسبة الواردات 9.3% و7.2% على التوالي، في حين تراوحت نسبة الواردات من دول إفريقيا وباقي دول العالم ما بين 0.4% و1.3% خلال سنة 2017.

**3-2: مؤشر الاقتصاد الكلي** : تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة البلد على بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ويلاحظ من خلال الجداول 3 و4 ما يلي:

-***الإنتاج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام*** لوحظ على كلاهما تطور ونمو ايجابي من حيث القيمة حيث ارتفع الإنتاج الداخلي الخام من 13812.8 مليار دج في 2015 إلى 15529.6 في 2017، أما الناتج الداخلي الخام ارتفع من 16712.7 مليار دج في 2015 إلى 18594.1 في 2017، إلا أن هذه الزيادة (النمو) كانت بشكل متناقص خلال السنوات الثلاثة، بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام انخفض النمو من 3.8% في 2015 إلى 1.6% سنة 2017 ما أدى إلى انخفاض نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 1.6% سنة 2017 . ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الأول للمداخيل بالرغم من الارتفاع الذي شهدته القطاعات الأخرى كل من الزراعة والصناعة والبناء

والأشغال العمومية الخدمات التجارية وغير التجارية، التي عرف معدل نموها تراجع كبير خاصة قطاع الزراعة.

– ***نصيب الفرد من الناتج الخام الوطني*** الذي يمثل نسبة الناتج الداخلي الخام إلى عدد السكان، وهو مؤشر يعكس مستوى المعيشة في الدولة فقد لوحظ عليه التذبذب خلال هذه الفترة حيث انخفض من 4066.3 دولار للفرد في 2015 إلى 3893.5 دولار في 2016 ليعود للارتفاع في 2017 إلى 3965.5 دولار،بالرغم من النمو الذي حققه الناتج الداخلي الخام إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام، وذلك لان نمو الناتج الخام كان اقل من النمو في عدد السكان.

– ***التراكم الخام للأموال الثابتة***: ارتفاع في مستوى التراكم الخام للأموال الثابتة من حيث القيمة من 7062.3 مليار دج في 2015 إلى 7691.1 مليار دج في 2017، أما بالنسبة إلى نسبة التراكم الخام للأموال الثابتة فقد ارتفع من 42.3% في 2015 إلى 43% في 2016 ثم انخفض إلى 41.4% في 2017.

–***رصيد الميزانية العامة***: عادة ما تتكون الميزانية من المداخيل والنفقات والفرق بينها يحدد ما إذا حققت الدولة فائض أو عجز، نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن الميزانية تعاني من العجز خلال هذه الفترة، إلا أن هذا العجز عرف نمو أو تطور ايجابي بحيث نلاحظ ان هذا العجز قد انخفض خلال هذه السنوات من –3103.8 مليار دج في 2015 إلى –1234.7 مليار دج وذلك عائد إلى ارتفاع الإيرادات ( والتي تتمثل اغلبها في الايرادات الجبائية) من 4552.5 مليار دج في 2015 إلى 6047.9 مليار دج في 2017 وانخفاض النفقات من 7656.3 مليار دج في 2015 إلى 7282.6 مليار دج في 2017 خاصة بالنسبة نفقات التجهيز.

–***المديونية الخارجية***: قد عرفت نمو وزيادة خلال هذه الفترة من 3020 مليون دولار في 2015 الى 3989 مليون دولار حيث ارتفعت كل من الديون الطويلة من 1197 مليون دولار في 2015 الى 1893 مليون دولار في 2017 والقصيرة الاجل من 1823 في 2015 الى 2096 مليون دولار في 2017، إلا أن الديون القصيرة قد فاقت الديون الطويلة. كما نلاحظ ان نسبة الديون الجارية من الناتج الخام قد عرفت ارتفاعا من1.8% في 2015 إلى 2.4% في 2017، اما بالنسبة لنسبة الديون الجارية من ايرادات الصادرات ارتفعت من 0.08% في 2015 إلى 0.12% في 2016 ثم انخفضت إلى 0.11% في 2017، في حين ان نسبة خدمات الدين من ايرادات الصادرات قد انخفضت من 1.79% في 2015 إلى 0.54% في 2017.

**3-3: مؤشر الحوكمة:**

تعد الحوكمة انعكاس لتطورات ومستجدات أملتها عدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، ولعل من أبرزها ما تضمنته العولمة من قيم الديمقراطية وآليات وأفكار اقتصاد السوق، وكذا مناهضة البيروقراطية في الإدارة التقليدية التي أضعفت البنية المؤسساتية السياسية، والإدارية، وغياب المحاسبة والشفافية مما أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد على جميع المستويات وعجز أجهزة الرقابة في ضبط ووضع حد لتفشي الفساد، مما أدى بالمؤسسات والهيئات الدولية إلى اعتماد مبادئ الحوكمة ونادت بضرورة

تكريسها في الأنظمة الداخلية للدول والعمل بها واحترامها، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة 2015-2017 حيث تم تصنيف تلك المؤشرات حسب تاشيرية تتراوح 2.5- ،+2.5.

يبين الجدول رقم 5 أن الجزائر خلال هذه الفترة تعاني من:

- تدني الاستقرار السياسي يرجع السبب في ذلك إلى زعزعة استقرار الحكومة التي ساهمت في تدهور حالة النظام والقانون وانتشار الإرهاب، مما خلق ذلك تردد لدى المستثمر الأجنبي.
- سوء سيادة القانون، نظرا لخضوع المحاكم القضائية فيها إلى سيطرة السلطة التنفيذية، فكثيرا من الأحكام القضائية التي صدرت في الجزائر كانت أحكاما سياسية، وهذا ما يعكس عدم تحقيق دولة القانون من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.
- تدهورا في فاعلية أداء نتيجة الصراعات السياسية بين النخب السياسية، قد عطلت أجهزة الدولة، وجعلت منها أجهزة حزبية وشخصية خاصة مع انتشار مظاهر البيروقراطية والمحسوبة، مما ادى الى تدهور جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة.
- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، إذ شكلت قضية الخليفة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي مازالت أثاره، ولعل ما يفسر ذلك هو ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية الأمر الذي أذى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية .ضعف إلى غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة، تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تشكل الحوكمة أهم المؤشرات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبحت أولوية وطنية واستراتيجيه، خاصة مع انتشار الفساد على نطاق واسع وفشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث أن الجزائر تحتل مراتب متدنية في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في ديسمبر 2012. والجدير بالذكر أن الجزائر قد اتخذت زمام المبادرة لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية فقد سجلت 53.75 (0 أسوا أداء 100 أعلى أداء) سنة 2018 أما بالنسبة لمؤشر العالمي للبيانات المفتوحة فقد كان 7بالمئة سنة 2015، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من حيث البنية التحتية والاستعداد التكنولوجي، وذلك بسبب الاستثمارات الضخمة في تقنيات النقل والمعلومات والاتصالات، ولا تزال الجزائر متأخرة من حيث الابتكار والاستعداد التكنولوجي والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل.

بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية (2019)، والذي يستند إلى أربعة أركان للحرية الاقتصادية، وهي سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث سجلت 46.20، (من أصل 100) على العبء الضريبي، أحد المؤشرات الـ12 لمؤشر الحرية الاقتصادية، ما يشير إلى أن الجزائر غير حرة من الضرائب التي تفرضها الحكومات عادة على مواطنيها.

ووفقا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال(EODB)، احتلت الجزائر مرتبة متدنية حيث تحتل المرتبة 157من بين 190 اقتصادا عالميا،وهذا راجع لعدم وجود بيئة تنظيمية ملائمة لتسجيل وتشغيل شركة محلية. مؤشر كفاءة استخدام الموارد ويعتبر تحسين استخدام الموارد عنصرا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث سجلت الجزائر 4.70 كحد ادني (من1ادني إلى 10اعلى) سنة 2018 بناء لمعهد بيرتلسمان، وهذا ما يدل على الاعتماد على عائدات النفط ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا.

أما بالنسبة للخدمات العامة فقد كانت غير مستقرة حيث سجلت 5.40 (من0 أكثر استقرار إلى 10اقل استقرار) سنة 2019 بناء على مؤشر الدول الهشة، وصندوق السلام وهذا يعني عدم استقرار الخدمات في قطاعات كالتعليم والمياه والصحة، مع وجود الاختناقات في الموازنة والمشتريات والقدرات المؤسسية، والانفتاح والشفافية والمشاركة المجتمعية وعدم وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر فقرا وتهميشا .

مؤشر الموازنة المفتوحة حيث سجلت الجزائر 3 (علامة0–100الافضل) سنة 2017 بناء لشراكة الموازنة الدولية فهي تواجه نقاط ضعف في الإدارة الفعالة للموازنة وتنفيذها نظرا لتحديات الكبيرة في تحصيل الضرائب أما بالنسبة للمشاركة العامة في عملية الموازنة فقد كانت 0 (علامة0–100الافضل) سنة 2017، فهي تدل على أن قطاع المال والأعمال من القطاعات الأكثر فسادا، وهذا ما يدل على أن تفعيل آليات الحوكمة ما زال ضعيفا رغم الجهود المبذولة.

وفي ضوء التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها الجزائر، عدا عن النزاعات والتي تشمل تقلّب أسعار النفط وغياب التنويع الاقتصادي الحقيقي، فإن زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات تستلزم تنويع هياكلها، وتطوير المزيد من قطاعات الأعمال الحرة والمشاريع المبتدئة، هذا ومع العلم أن فعالية الحكومات في تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات العامة قد تراجعت، وكذلك فإن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد لا زالت غير مثمرة.

**4–المحور الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر**

بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية:

–مشروع حماية الساحل.

–مشروع حماية التنوع البيولوجي.

–إنجاز مشروع خاص بالبيئة والتنمية الاقتصادية .

–وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.

–مشروع خاص بتوفير الماء الشروب.

–عمليات تحسين المحيط الحضري.

–مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

– وفي إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول السوق العالمية.

– وفي إطار الإنعاش الاقتصادي، تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال اكبر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحضرية للبلاد إضافة غلى هدا هناك أعمال أنجزت وأعمال في قيد الإنجاز نذكر منها:

–تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

–وضع جهاز مراقبة الهواء.

–مشروع انجاز الحضيرة الوطنية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر والمدينة الجديدة بسيدي عبد الله.

–إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

**الخاتمة:**

التنمية المستدامة اليوم تستند بشكل أكبر على المذهب البيئي المعتدل أو الإصلاحي، حيث كان واضحًا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي المذهب البيئي قد كسب بالفعل المعركة على مستقبل السياسة البيئية خصوصًا من خلال آلية التنمية المستدامة. فعبر التنمية المستدامة نجحت الحركة الاقتصادية في وضع القضايا البيئية والاقتصادية على الأجندة السياسية الاقتصادية في وقت قصير نسبيًا وجعلت التنمية المستدامة تصنع في الوقت الحاضر معظم السياسة الاقتصادية المعاصرة. وتعكس هذه السياسة وجهة النظر العامة بأن هناك حاجة لموازنة التنمية الاقتصادية مع مطالب الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية. فالتنمية المستدامة تتطلب أن تأخذ النشاطات الاقتصادية في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها بهدف مسايرة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية ،و تبعا لتحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر يتضح لنا جليا رغبتها القوية في المضي قدما نحو بناء إستراتيجية تنمية مستدامة.

مما سبق يمكن التوصل إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات، يتعين على الدولة اتخاذها من شأنها تعزيز وضعية التنمية المستدامة في الجزائر:

1. ضرورة خلق نوع من المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات عملية التنمية المستدامة وبما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال القيام بدراسات تحليلية كمية تساهم فيها وزارات الزراعة والصناعة والعمل على إيجاد فرص عمل لجميع الخريجين وان تكون منافذ استلام هذه المخرجات متنوعة وتتناسب مع الحاجات الميدانية للبلد وبما يلائم اختصاصهم وتوجهاتهم؛

2. العمل على تخطيط وتوجيه الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية كافة وتنويع المشاريع بما يخدم التنمية المستدامة مع ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار من خلال القوانين والتشريعات ومن اجل تنمية حقيقية وتحديد استراتيجيات التنمية في مجال الإنتاج والتسويق؛
3. التشجيع على تحقيق الأهداف الأولية للتنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بتوفير مياه الشرب النقية والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الجيدة وتحسين المستوى المعيشي وتعزيز الجهود الرامية إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر استقراراً ومتعدد المجالات ليكون أكثر قدرة على المنافسة ومواجهة التحديات الحالية المستقبلية؛
4. التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية ؛
5. استخدام الفضلات التقليدية كموارد قدر الإمكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض؛
6. عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل؛
7. الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية المستدامة؛ وخاصة الدول التي حققت نجاحا في هدا المجال؛
8. ترشيد سياسات وقرارات التنمية في جميع الميادين، وإعادة تأهيل البنية التحتية لتدعيم التنمية المستدامة؛
9. تكثيف الوعي البيئي والتوجه نحو تدعيم ثقافة التنمية المستدامة ؛
10. التطبيق السليم للقوانين المتعلقة بالفساد في جميع ميادينه.

**قائمة الملاحق:**

**الجدول رقم (1): نسبة الصادرات الواردات من الناتج والإنتاج الخام**

| | 2015% | 2016% | 2017% |
|---|---|---|---|
| الاستهلاك النهائي للأسر / الإنتاج الداخلي الخام | 48.8 | 50.7 | 51.0 |
| الاستهلاك النهائي للأسر / الناتج الداخلي الخام | 40.4 | 41.8 | 42.6 |
| الصادرات/ الإنتاج الداخلي الخام | 28.0 | 25.3 | 27.1 |
| الصادرات /الناتج الداخلي الخام | 23.2 | 20.9 | 22.6 |
| الواردات / الناتج الداخلي الخام | 36.5 | 35.0 | 33.5 |
| الواردات / الإنتاج الداخلي الخام | 44.2 | 42.4 | 40.1 |

**Source**:http://www.ons.dz/-Indice-2017-.html

**الجدول رقم (2): بنية التبادلات الخارجية حسب المنطقة الجغرافية**

| | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | %2015 | | 2016% | | 2017% | |
| الاتحاد الاوروربي | 66.3 | 49.3 | 57.4 | 47.7 | 57.9 | 44.1 |
| أمريكا الشمالية | 5.4 | 7.3 | 4.9 | 6.8 | 5.5 | 9.3 |
| أمريكا اللاتينية | 4.9 | 6.2 | 6.6 | 6.6 | 7.2 | 7.2 |
| آسيا | 8.7 | 14.1 | 7.9 | 25.9 | 10.9 | 27.9 |
| المغرب | 4.5 | 1.3 | 3.9 | 1.5 | 3.6 | 1.3 |
| الدول العربية | 1.6 | 3.7 | 1.3 | 1.4 | 2.2 | 3.3 |
| إفريقيا | 0.2 | 0.7 | 0.2 | 0.5 | 0.3 | 0.4 |
| باقي العالم | 0.2 | 1.0 | 0.6 | 0.9 | 0.5 | 1.3 |

**Source**:http://www.ons.dz/-Indice-2017-.html

**الجدول رقم (3) مؤشرات الاقتصاد الكلي:**

| المؤشرات | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الفلاحة، الحراجة والصيد | 1935.1 مليار دج | 2140.3 مليار دج | 2281.9 مليار دج |
| المحروقات | 3134.2 مليار دج | 3025.6 مليار دج | 3660 مليار دج |
| الصناعة | 919.4 مليار دج | 989.7 مليار دج | 1062 مليار دج |
| البناء والاشغال العمومية والمياه | 1917.2 مليار دج | 2072.9 مليار دج | 2208.8 مليار دج |
| الخدمات التجارية | 4553.1 مليار دج | 4841.3 مليار دج | 4867.1 مليار دج |
| **الانتاج الداخلي الخام** | **13821.8 مليار دج** | **14465.5 مليار دج** | **15529.6 مليار دج** |
| الخدمات غير التجارية | 2899.9 مليار دج | 3059.6 مليار دج | 3064.5 مليار دج |
| **الناتج الداخلي الخام** | **16712.7 مليار دج** | **17525.1 مليار دج** | **18594.1 مليار دج** |
| **الناتج الوطني الخام للفرد بالدولار الامريكي** | **4066.3 دولار** | **3893.8 دولار** | **3965.5 دولار** |
| **الايرادات الحكومية** | **4552.5 مليار دج** | **5011.6 مليار دج** | **6047.9 مليار دج** |
| الايرادات الجبائية | 4077.6 مليار دج | 4164.8 مليار دج | 4757 مليار دج |
| غير جبائية | 475 مليار دج | 846.8 مليار دج | 1290.9 مليار دج |
| **النفقات الحكومية** | **7656.3 مليار دج** | **7297.5 مليار دج** | **7282.6 مليار دج** |
| التسيير | 4617 مليار دج | 4585.6 مليار دج | 4677.2 مليار دج |
| التجهيز | 3039.3 مليار دج | 2711.9 مليار دج | 2605.4 مليار دج |
| **رصيد الميزانية** | **-3103.8 مليار دج** | **-2285.9 مليار دج** | **-1234.7 مليار دج** |
| الديون متوسطة وطويلة | 1197 مليون دولار | 1863 مليون دولار | 1893 مليون دولار |
| ديون قصيرة الاجل | 1823 مليون دولار | 1986 مليون دولار | 2096 مليون دولار |
| **المديونية الخارجية** | **3020 مليون دولار** | **3849 مليون دولار** | **3989 مليون دولار** |

**Source**:http://www.ons.dz/-Indice-2017-.html

**الجدول رقم (4) تطور بعض المؤشرات بالنسبة المئوية**

| المؤشرات | %2015 | %2016 | %2017 |
|---|---|---|---|
| الانتاج الداخلي الخام | 3.8 | 3.5 | 1.6 |
| الناتج الداخلي الخام | 3.7 | 3.2 | 1.4 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | 5 | 2.2 | 2.2 |
| نسبة الديون الجارية من الناتج الداخلي الخام | 1.8 | 2.4 | 2.4 |
| نسبة الديون الجارية من ايرادات صادرات السلع والخدمات | 0.08 | 0.12 | 0.11 |
| خدمة الديون من ايرادات صادرات السلع والخدمات | 1.79 | 0.99 | 0.54 |
| معدل نمو الانتاج الصناعي | 1.8 | 1.5 | 2.3 |
| معدل نمو الانتاج الزراعي (الحجم ) | 6 | 1.8 | 1 |
| التراكم الخام للأموال الثابتة /الناتج الداخلي الخام | 42.3 | 43 | 41.4 |

**Source**:http://www.ons.dz/-Indice-2017-.html

**الجدول رقم (5): مؤشرات الحوكمة خلال فترة 2015-2017**

| | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الاستقرار السياسي | -1.09 | -1.10 | -0.96 |
| سيادة القانون | -0.87 | -0.86 | -0.86 |
| فعالية الحكومة | -0.5 | -0.54 | -0.60 |
| السيطرة على الفساد | -0.66 | -0.69 | -0.61 |

**المصدر**: بناء على معطيات البنك الدولى 2018

- **الإحالات والمراجع:**


1-AFNOR, Le Développement Durable, Vers une Nouvelle Gouvernance des Entreprises, AFNOR, Paris, p12.

2 -Octave Gélinier et Autres, Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive et Responsable, 3eme édition, Esf Editeur, France, 2005, P.22.

3- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك)، نيويورك،1987ص11.

4-عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص205.

5- محمد فائز بو شدوب، الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر 1، 2013،ص29.

6-عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مكتبة المجمع العربي، عمان،2007،ص .25

7- قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، مؤتمر دولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، 7/8افريل 2008.

8- عمر شريف، طاقة وبيئة من اجل تنمية مستدامة، الملتقي الوطني الأول حول: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012، ص.8

9- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000،ص 13.

10-Louis. G et autres, Les enjeux et les défis du développement durable: connaître, décider et agir, les presses universitaires Laval, Canada, 2014, p 189.

11-غنيم محمد عثمان، أبو زنط ماجدة، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الثانية، دار الصفاء، الأردن،2014، ص 29.

12- خالد محمد قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص160-159.

13-عمر شريف، التنمية المستدامة واليات تحسين الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة، الملتقي العلمي الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 10/11 نوفمبر، 2009،ص 5-4.

14- كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45،العراق،2010، ص6